CCW/GGE/I/WP.11
23 May 2002

ARABIC
Original: RUSSIAN

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقيـــة حظـــر أو تقييد استعمال أسلحة تقلـــيدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الأولى

جنيف، ٢١-٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢

ورقة مناقشة بشأن قضية المتفجرات من مخلفات الحرب

(الاتحاد الروسي)

إن النـــزاعات المسلحة تخلف وراءها ذخائر غير متفجرة نصنفها في فئة مخلفات الحرب غير المتفجرة. وندرج في هذه الفئة الذخائر التي تحملها الطائرات والأسلحة التي تستخدمها القوات البرية.

ومما لا شك فيه أن المخلفات من الذخائر بعد انتهاء العمليات الحربية تعوق استعادة الحياة المدنية في المناطق التي جرت فيها تلك العمليات. وتشكل مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة خطراً يتهدد حياة الناس وصحتهم.

وقد أصبحت مشكلة مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة حادة بصفة خاصة في الوقت الحاضر.

إن الورقتين المقدمتين من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية تلفتان نظرنا لأهميتهما البالغة، فقد أعدتا بطريقة شاملة، وهما تمثلان صيغة أولية لتحليل وتصنيف مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة وتشكلان أساساً لمزيد من التحليل والتنقيح والإضافات.

وتتوفر لدى الاتحاد الروسي خبرة مباشرة في مجال مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة، وهي خبرة لا نظير لها في أي بلد آخر في العالم، وما برح الاتحاد الروسي يتخذ على مدى ما يزيد عن ٥٠ سنة تدابير عملية لإزالة هذه الذخائر المتفجرة من المناطق التي توجد فيها.

وإننا نعتقد أنه يجب، لدى مناقشة سبل معالجة مشكلة مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة، إيلاء الاعتبار الواجب لعدد من الجوانب، وأهمها ما يلي:

- الجوانب التنظيمية - الإجراء الخاص باستخدام الذخائر بمختلف أنواعها خلال العمليات الحربية، وإطلاع السكان المدنيين على مخاطر الذخائر غير المتفجرة، وتخزين الذخائر في مناطق العمليات الحربية، وإزالة الذخائر المتبقية غير المستخدمة أو المتفجرة من المناطق التي توجد فيها، وما إلى ذلك؛

- الجوانب التقنية – تحسين تصميم الذخائر بطريقة تحد من إمكانية تحولها إلى ذخائر غير متفجرة أو تضمن جعلها غير مؤذية؛
- الجانب الاقتصادي – الموارد المالية والصناعية اللازمة لاستحداث وإنتاج ذخائر جديدة وتعديل وتكييف الذخائر الموجودة بالفعل من أجل الوفاء بمتطلبات الاتفاقات التي يمكن أن تعقد مستقبلاً ولإعادة تدوير المخزونات من الذخائر التي لا تفي بتلك المتطلبات؛
- الجانب المتعلق بالقانون الدولي – الالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف المشاركة في منازعات مسلحة بأن تقوم بإزالة مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة من المناطق التي توجد فيها، ومسؤوليات الدول بأن تضمن الامتثال لهذه الالتزامات، وما إلى ذلك.

وفي رأينا أنه ينبغي، لدى مناقشة مسألة مخلفات الحرب من الذخائر غير المتفجرة، إيلاء الأولوية لتحديد أنواع الذخائر والأجهزة المتفجرة المسؤولة عن وقوع أكبر عدد من الضحايا في صفوف السكان المدنيين.

وينبغي إيلاء اهتمام لمسائل من قبيل تحديد ما إذا كان السكان المدنيون يتعرضون لنفس المخاطر من جراء القنابل الجوية غير المتفجرة والألغام المضادة للمركبات والتي تظل فعالة بعد انتهاء العمليات الحربية وحتى انقضاء فترة تعطيلها الذاتي، وتحديد الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المجمعة من قبل الإرهابيين ولكن غير المستخدمة لحسن الحظ.

كما يتعين علينا أن ننظر فيما إذا كان ينبغي أن تشتمل المناقشة على مسألة الألغام التي تم بالفعل تقييد استخدامها بموجب البروتوكول الثاني المعدل.

وتدل الخبرة المكتسبة في تنفيذ المعاهدات الدولية ذات الصلة على ضرورة إيلاء الاعتبار، على سبيل الأولوية، للجوانب التقنية للمشكلة قيد النظر، ذلك لأن هذه الجوانب هي الأكثر استعصاءً.

ونحن نعتقد أنه يجب بذل قصارى الجهود من أجل خفض كمية الذخائر غير المتفجرة بجميع أنواعها (بما في ذلك الذخائر عديمة المفعول) التي تُخلَّف بعد انتهاء العمليات الحربية.

وهناك طرق شتى لمعالجة هذه المشكلة.

وتتمثل الطريقة الأولى في ضمان أن تكون الوظيفة الأساسية للسلاح موثوقة بدرجة عالية بما فيه الكفاية. ومن شأن هذا أن يتيح تخفيض كمية الذخائر غير المتفجرة دون الحاجة إلى إدخال أية أجهزة إضافية في تصميمها.

وتتمثل الطريقة الثانية لمعالجة المشكلة في ضمان التدمير الذاتي أو التعطيل الذاتي للذخائر في حالة إخفاقها في أداء وظيفتها الأساسية.

وقد دلت التقييمات الأولية على أن تزويد الذخائر بجهاز للتدمير مستقل هيكلياً يجعل تصميمها شديد التعقيد ويخفض الوزن النسبي للمتفجرات ويقلل بالتالي من فعالية السلاح. وتدل تجربتنا على أن تعديل وتكييف أية ذخائر بغية جعلها متوافقة مع المتطلبات الجديدة ينطويان على نفس التكاليف، من حيث النفقات التنظيمية والمالية، التي ينطوي عليها إنتاج الذخائر الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى انخفاض الفعالية القتالية للسلاح الذي يتم تعديله وتكييفه على هذا النحو، تتزايد تبعاً لذلك المصاريف المتكبدة من حيث الجهود والموارد المخصصة لأداء نفس المهمة القتالية، وهذا يتطلب أيضاً نفقات إضافية. وتكاد تكلفة استحداث تصاميم جديدة مزودة بأجهزة للتدمير الذاتي أن تبلغ ضعف تكلفة إنتاج الذخائر غير المزودة بمثل هذه الأجهزة.

ويجب أن نسأل عما إذا كان هذا القرار سيحظى بقبول جميع المشتركين في مشاوراتنا.

وثمة نهج آخر للاضطلاع بمهمة الحد من العواقب ا لخطيرة للمنازعات المسلحة، وهو يتمثل في تزويد الذخائر بأجهزة للتعطيل الذاتي. فاستخدام هذه الأجهزة يجعل الذخائر غير مؤذية عملياً (إذ لا يعود من الممكن تفجيرها بواسطة جهاز التفجير، وهي لا تظل خطيرة إلا كعبوات مملوءة بالمتفجرات ولكنها معطلة).

ويمكن تحقيق التعطيل الذاتي للذخائر بعدد من الطرق المختلفة. ومما لا شك فيه أن هذا يتطلب أيضاً نفقات مالية كبيرة ويثير بعض المشاكل التقنية. ويتوقف تحديد تكاليف تزويد الذخائر بمثل هذه الأجهزة تحديداً دقيقاً على المتطلبات المحددة والقدرات التكنولوجية والمالية للدولة المعنية.

وهناك مشكلة أخرى خطيرة يجب بحثها بحثاً مفصلاً، وهي مشكلة الاستخدام المستمر لمخزونات الذخائر التي لا تفي بالمتطلبات الجديدة.

وأبسط طريقة لمعالجة هذه المشكلة تتمثل في تدمير هذه الذخائر. وهذا يتطلب استحداث تكنولوجيات خاصة وبناء مصانع لإعادة تدوير مختلف أنواع الذخائر، مع المراعاة الواجبة للاعتبارات البيئية التي تتطلب بدورها نفقات مالية كما تتطلب توفر ما يلزم من الموارد العلمية وموارد الإنتاج.

والسؤال المطروح هو ما إذا كانت جميع الدول تستطيع أن تسير في هذا المسار دون أن يضر ذلك بمصالحها القومية. وهذه مسألة يجب النظر فيها بجدية أيضاً.

إن النُهج المختلفة لمعالجة مشكلة مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة لا توفر سوى حلول أولية من وجهة النظر التقنية وبالتالي يجب بحثها بعناية.

وبالنظر إلى الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد الذي تتسم به مشكلة مخلفات الحرب من الذخائر المتفجرة، فمن الضروري أن تتم معالجتها على مراحل.

- - - - -